دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي

دليل ميداني من البيئة السعودية

د. محمـــود رجـــب يـــس غنـــيم
مـدرس بقســم المحاسـبة
كليـة التجـارة – جـامعـة بنهـا

دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي
دليل ميداني من البيئة السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق المعرفة بالدور الذى تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، في تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، وتقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك.

واعتمد الباحث, كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، باستقصاء آراء رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بالبنوك السعودية. ومراقبي الحسابات القانونيين.

وتم اختبار فروض البحث, باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة, وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلى: (١) قدمت الدراسة دليلاً ميدانياً, على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة . (٢) أكدت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء افراد عينة الدراسة، حول دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي منشآت الأعمال والبنوك.

وقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلى:

(١) ضرورة أن يتضمن نظام التدريب في الشركات والبنوك بالمملكة العربية السعودية، برامج تدريب خاصة لتدعيم وتنمية القدرات المالية والمحاسبية والفنية والسلوكية لأعضاء لجان المراجعة باستمرار, للقيام بمسؤولياتهم ومهامهم على أكمل وجه.

(٢) ضرورة تحسين وتطوير وسائل الاتصال والتعاون المستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي و الخارجي للكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.

(٣) ينبغي على المنظمات والهيئات المهنية بالمملكة, عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لتعميق ثقافة الوعى بأهمية ودور لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي والإداري.

الكلمات الدالة: لجان المراجعة، آليات الحوكمة، الفساد المالي.

الجزء الأول: الإطار العام للبحث

١- مقدمة ومشكلة البحث:

يشير الباحث في البداية إلى أن جميع الأديان السماوية حاربت الفساد بكل صوره وأشكاله، وفي مقدمتها ديننا الإسلامي الحنيف، فكلمة "الفساد" وردت في القرآن الكريم خمسين مرة، حيث توعد الله سبحانه وتعالى مرتكبي الفساد بأشد أنواع العذاب في الدنيا والآخرة , بل سمى الله عز وجل "الفساد"، محاربة له ولرسوله، فقال [**الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا**] (سورة المائدة آية رقم ٣٣)

لاقت ظاهرة الفساد Corruption اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

وترتب على ذلك زيادة اهتمام المنظمات والهيئات المهنية حول العالم بقضايا الفساد المالي والإداري, فبعد انهيار كبرى الشركات العالمية ازداد الاهتمام بتوفير آليات مناسبة للحد من الممارسات التى تؤدي إلى التلاعب والغش في التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية .

وتعد لجان المراجعة إحدى هذه الآليات الهامة التي تعتمد عليها حوكمة الشركات، وحظيت باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين .

وفى هذا الصدد أشار (السقا، ٢٠٠٩م) بأن لجنة المراجعة هي أحد الآليات الرقابية الداخلية والتي تهدف إلى مراقبة وتوجيه المديرين لاتخاذ القرارات التى من شأنها تعظيم ثروة الملاك والأطراف الأخرى المهتمة .

ويرى (علي، شحاته، ٢٠٠٧ م) أن فكرة تكوين لجان المراجعة قد ظهرت على السطح في الآونة الأخيرة نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات والبنوك على مراجع الحسابات الخارجي مما يؤثر سلباً على استقلاله وحياده خاصة إذا كانت الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله .

ومن ثم يمكن القول , إن المحافظة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي هي الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مراقبي الحسابات وزيادة فعالية عملية المراجعة وهيكل الرقابة الداخلية.

وأكد بعض الكتاب (سالم، السقا، الإبيارى، ٢٠١٣ م) على ان وجود لجنة المراجعة يؤدي للحد من خطر فشل المراجعة Audit-Failure للعديد من الأسباب منها، أن مطالبة لجنة المراجعة

باتخاذ كل القرارات الخاصة بتعيين وإقالة مراجع الحسابات يلغي حق الإدارة في تهديد المراجع بالاستبعاد إذا فشل في العمل بطريقة ترضى الإدارة.

ويرى(السويطي، ٢٠٠٦ م)، أنه من الضروري وجود أدوات رقابية داخلية وخارجية على أعمال المديرين، ورسم العلاقة بين الأطراف المشاركة في الحوكمة والتي تتمثل في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين، وبتفاعل مهام هذه الأطراف مع مسئوليات مجلس الإدارة تتحقق الرقابة الشاملة ومن ثم حماية مصالح الشركة و الأطراف ذوي العلاقة بها، وهو ما تسعى إليه قواعد الحوكمة .

وأكد (Braiotta et al,2010) على أن لجان المراجعة تلعب الدور الرئيس في ضمان جودة التقارير المالية من منطلق مسئوليتها عن فحص القوائم المالية، للتأكد من سلامة القياس واكتمال الافصاح والحد من تعارض المصالح وضمان جودة المعلومات المالية، قبل تقديمها لمجلس الادارة للاعتماد، ودورها الاشرافي والتقويمي لأداء كافة أطراف عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية .

كما اشار (علي، شحاته، ٢٠٠٧ م)، إلى أن هناك عوامل كثيرة ساعدت على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة، واتجاه معظم الشركات والبنوك نحو تشكيل تلك اللجان، ومن أهمها ما يلى:

- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.
- زيادة رغبة الشركات والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.
- التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المراجع الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجعي الحسابات.
- وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.
- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.
- الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وتلعب دوراً مهماً في الرقابة والإشراف على عمليات الشركات، ويتطلب الوفاء الفعال بهذا الدور وجود أعضاء بهذه اللجان على مستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة والمعرفة والمهارة، وأن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه.

وأكد (Agoglia، et al., 2011) إن وجود لجنة مراجعة قوية ويتمتع أعضائها بالاستقلال والخبرة المالية يقاوم ميول الإدارة نحو استخدام خيارات المحاسبة التعسفية Aggressive Accounting Choices .

ويؤكد الباحث على أن أهمية لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة، تأتي من خلال ما تلعبه من دور في مراقبة الإدارة والإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وكذلك التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين .

وبالتالي فهي تقوم بدور رقابي هام للتصدي لمثل هذه التصرفات غير الاخلاقية التي تحد من قدرة المنظمة على النمو والاستمرار في المستقبل .

ويأتي تكوين لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية في إطار حرص المشرع على حماية مصالح المستثمرين في الشركات المساهمة السعودية، ولتكون أدارة رقابة مانعة تدعم هيكل الرقابة في هذه الشركات في مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في نظام الرقابة.

لذا يرى الباحث أنه من الضروري التعرف على طبيعة وأبعاد الدور الهام والفعال الذى تقوم به لجان المراجعة في البيئة السعودية من خلال تفعيل آليات المراجعة الداخلية والخارجية وتقييم وإدارة المخاطر، لمواجهة ظاهرة الفساد المالي الذي تعاني منه الشركات و المؤسسات المالية، حيث أن لجان المراجعة الفعالة يمكنها زيادة نزاهة وفعالية عملية المراجعة ونظام الرقابة الداخلية والتقارير المالية .

وفى ضوء ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

(١) ماهي المهام والمسؤوليات التي تمارسها لجان المراجعة لتفعيل آلية المراجعة الداخلية ؟ ومن ثم الحد من الفساد المالي ؟

(٢) ماهي المهام والمسؤوليات التي تمارسها لجان المراجعة لتفعيل آلية المراجعة الخارجية ؟ ومن ثم الحد من الفساد المالي ؟

(٣) ماهي المهام والمسؤوليات التى تمارسها لجان المراجعة لتقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية ؟ ومن ثم الحد من الفساد المالي ؟

(٤) ماهي المقومات والصلاحيات التي يجب توافرها في لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لتفعيل دورها في الحد من الفساد المالي ؟

ويمكن للباحث وضع تصور للعلاقة بين المتغيرات البحثية، من خلال الشكل التالي:

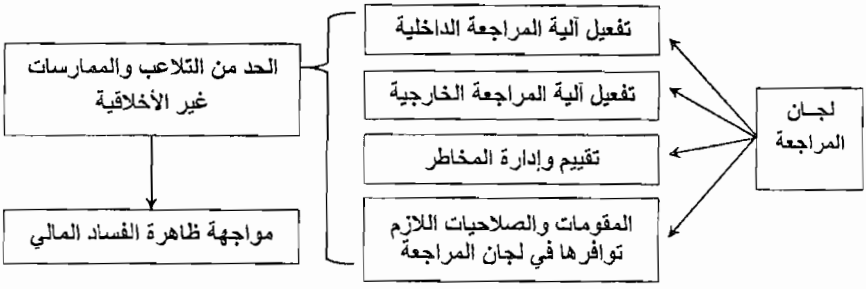

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، وأهميتها, ودورها في تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية وتقييم وإدارة المخاطر، للحد من عمليات التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، الأمر الذى ينعكس على مواجهة ظاهرة الفساد المالي، مع تقديم دليل ميداني من البيئة السعودية، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١. التعرف على وضع لجنة المراجعة في التشريعات السعودية .
٢. المهام والمسؤوليات التي تمارسها لجان المراجعة لتفعيل آلية المراجعة الداخلية.
٣. المهام والمسؤوليات التي تمارسها لجان المراجعة لتفعيل آلية المراجعة الخارجية .
٤. المهام والمسؤوليات التي تمارسها لجان المراجعة لتقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية .
٥. المقومات والصلاحيات اللازمة في لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لتفعيل دورها في مواجهة الفساد المالي .

اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من النقاط التالية:

- تعتبر الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة، في الاهتمام بتفعيل آلية لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في بيئة الأعمال، لما لها من آثار إيجابية علي إيجاد مخرجات محاسبية قوية، وبالتالي إضافة قيمة للمنشأة في ضوء التحديات الدولية المعاصرة وتحسين كفاءة الأداء والحد من ظاهرة الفساد المالي.
- تقديم دليل ميداني من البيئة السعودية على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تفعيل آليات الحوكمة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية.

- يساير هذا البحث التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، حيث أنه من الموضوعات المثارة على المستوى المحلى والدولي التي حظيت باهتمام الباحثين والمنظمات العالمية للحد من ظاهرة الفساد المالي.

فروض البحث:

فى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة السابق تحديدها, تم صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .

الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .

الفرض الثالث: لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.

الفرض الرابع: لا توجد علاقة معنوية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .

حدود ومنهج البحث:

- لن يتناول الباحث أساليب الغش والتلاعب في القوائم المالية كأساس لانتشار الفساد المالي، إلا بالقدر الذي يفيد البحث.
- لن يتناول الباحث لجان المراجعة في البيئات الأخرى غير البيئة السعودية، إلا بالقدر الذي يفيد البحث.
- لن يتناول الباحث تعدد الآراء بين كافة الاكاديميين والمهنيين لمفهوم حوكمة الشركات, إلا بالقدر الذي يفيد البحث.

ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، من خلال التعرض لتحليل واستقراء الدراسات السابقة والتي تناولها الأدب المحاسبي المعاصر في مجال موضوع البحث، والاطلاع على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة , وما صدر عن المنظمات والهيئات المهنية والمؤسسات العلمية بالمملكة بما يخدم أغراض الدارسة، كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، مع اتخاذ أساليب القياس الكمي اسلوباً لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة .

خطة البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وتحقيق لأهدافها وإثباتاً لفروضها، فقد تم تقسيم محتويات الدراسة كما يلي:

الجزء الأول : الإطار العام للبحث.

الجزء الثاني : الدراسة النظرية للبحث.

الجزء الثالث :لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية.

الجزء الرابع : لجان المراجعة ومواجهة الفساد المالي.

الجزء الخامس : الدراسة الميدانية في البيئة السعودية.

الجزء السادس : النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة.

الجزء الثاني: الدراسة النظرية للبحث

هناك اتجاه متزايد لدى كثير من دول العالم، للاهتمام بظاهرة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات المالية، وذلك عن طريق التركيز على عناصر حوكمة الشركات، وأن نجاح حوكمة الشركات يعتمد على نجاح لجان المراجعة، نظراً لأهمية الدور الرقابي الفعال الذى تقوم به في تفعيل آليات الحوكمة، ويمكن للباحث تقسيم الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث إلى :

أولاً: الدراسات التي تناولت خصائص ومقومات لجان المراجعة .

ثانياً: الدراسات التي تناولت الدور الرقابي للجان المراجعة .

ثالثاً : الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات والفساد المالي .

ويتناول الباحث النقاط السابقة فيما يلى:

أولاً: الدراسات التي تناولت خصائص ومقومات لجان المراجعة : ومن أهمها ما يلى :

(١) دراسة (Ghafran C., & O'Sullivan ,N, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى، بيان دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، وأوضحت أن التركيز على الحوكمة في العشرون سنة الأخيرة كان بسبب الإخفاقات التي حدثت في أكبر الشركات العالمية، وذلك بسبب ضعف آليات الحوكمة وعدم تفعيلها .

وقدمت الدراسة مجموعة من الدراسات التي تناولت دور لجنة المراجعة في جودة التقارير المالية، وكذلك دورها في جودة عملية المراجعة، كما قدمت توثيق كمية كبيرة من الأدلة التي تقدم لدعم الأنظمة الحالية بالخصائص المطلوبة للجان المراجعة وأهمها، الاستقلالية، والخبرة المالية، ودورية الاجتماعات، كما يوضحها الشكل رقم (١) .

specifically independence, expertise and frequency of meetings, as leading to more effective audit committee performance

therefore, this review documents a significant amount of evidence offering support to current regulations concerning the desired characteristics of audit committees

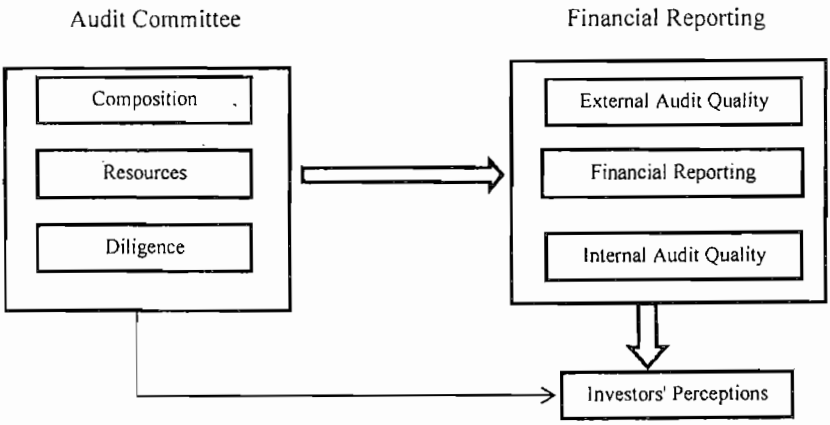

شكل رقم (١) خصائص لجنة المراجعة والحوكمة.

(٢) دراسة (Hamdan ,et al.,2012) :

هدفت هذه الدراسة إلى، معرفة مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح بالتطبيق على ٥٠ شركة أردنية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩م .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن أكثر خصائص لجنة المراجعة والتي تؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية هي الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

(٣) دراسة (المعتاز،٢٠٠٩م) :

هدفت هذه الدراسة إلى، إلى توضيح مفهوم وأهمية لجان المراجعة بين الواقع والمأمول في الشركات المساهمة السعودية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المقومات الأساسية لتحقيق فاعلية لجنة المراجعة، تتمثل في الاستقلالية، القدرة على الوصول للمعلومات المطلوبة، توفر لائحة لتنظيم أعمال لجنة المراجعة، الإفصاح عن خبرات وأعضاء اللجنة، قيام اللجنة بإعداد تقرير ويتم الإفصاح عنه مع التقارير المالية الأخرى .

(٤) دراسة (مشتهى، ٢٠٠٨ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، التعرف على تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، على تقرير مراجع الحسابات الخارجي .

وأوصت الدراسة، بالعمل على تبني تشريعات ملائمة لوضع آلية محددة لانتخاب أو ترشيح أعضاء لجنة المراجعة للحفاظ على الاستقلالية المطلوبة للجان المراجعة .

(٥) دراسة (أبو ميالة، ٢٠٠٧ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، بيان العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان المراجعة في شركات القطاع المالي المدرجة ببورصة عمان.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المتطلبات الأساسية التي تساهم في تحسين فاعلية دور لجان المراجعة تتمثل في، الاستقلالية، ووجود ميثاق مكتوب، والخبرة، وعدد مرات الاجتماعات، وإشراف اللجنة على عمل المراجع الداخلي والخارجي، وإشرافها على إعداد التقارير المالية، و رقابة أنظمة الرقابة الداخلية .

وأوصت الدراسة، بضرورة قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بالتأكيد على أن يتم تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين تتوفر فيهم الاستقلالية الكاملة والخبرة المالية والمحاسبية .

ثانياً: الدراسات التي تناولت الدور الرقابي للجان المراجعة :.

(١) دراسة (درويش، ٢٠٠٩ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، توضيح دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية وذلك على احدى شركات الاتصال في سوريا .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، ضرورة إلزام الشركات بتشكيل لجنة مراجعة، والعمل على تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة في بيئة الأعمال في سورية، وضرورة أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بمؤهلات وخبرات خاصة حتى يتمكنوا من القيام بوظائفهم بكفاية وفعالية.

(٢) دراسة (AICPA، 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى، توضيح الأخطار التي يجب أن تنتبه إليها لجنة المراجعة، ودورها في تقييم هذه المخاطر، ومن ثم يجب على اللجنة أن تقوم بالإشراف على كفاية الإفصاح بالتقارير المالية، وأن تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية .

وأوصت الدراسة، بأنه يجب على لجنة المراجعة تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي والإدارة، وتقييم الهيكل التنظيمي للإدارة للتأكد من كفاية الإشراف على المخاطر ,والحصول على تأكيد معقول بأن التقارير المالية أعد ت بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

(٣) دراسة (السويطى، ٢٠٠٦ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، تطوير نموذج لتعزيز دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وزيادة مصداقية البيانات المنشورة، لتعزيز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك وشركات التأمين تقوم بتشكيل لجان مراجعة بنسبة تصل إلى% 100 .

(٤) دراسة (KPMG، 2005)

هدفت هذه الدراسة إلى، التعريف بالعوامل التي قد تؤثر في الوظيفة الإشرافية للجنة المراجعة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية والإفصاح في هذه التقارير .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، يجب على لجنة المراجعة أن تحصل على فهم واضح للإجراءات المستخدمة من قبل الإدارة والمتعلقة باتخاذ القرارات المحاسبية وتعديلها.

وأوصت الدراسة، بأن من متطلبات الإشراف الفعال للجنة المراجعة على إجراءات إعداد التقارير المالية التواصل مع كل من الإدارة والمراجع الخارجي .

(٥) دراسة (السقا، أبو الخير٢٠٠٢م)

هدفت هذه الدراسة إلى، تقييم مدى حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة، ومناقشة مفهوم فعالية لجان المراجعة وتحديد العناصر المحددة لهذه الفعالية ،بالإضافة إلى تطوير مدخل مفاهيمي لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في السعودية إلى لجان المراجعة في ضوء ثلاثة معايير هي :مصادر الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول، ومعيار مقدرة لجان المراجعة في مواجهة المشكلات العملية للمراجع، ومعيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني، بالإضافة إلى تحديد العناصر المكونة لفعالية لجان المراجعة ومدخلاً مقترحًا لقياس تلك الفعالية.

ثالثاً : الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات والفساد المالي .

(١) دراسة (خليل، ٢٠١٢م)

هدفت هذه الدراسة إلى، اقتراح مدخل متكامل يعتمد على بعض المحاور، والتي يمكن من خلالها الارتقاء بأداء لجنة المراجعة بشكل يجعلها قادرة على الحد من ممارسة عملية إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال في البيئة المصرية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك علاقة معنوية بين المحاور والإجراءات العملية للمدخل المقترح وبين الحد من ممارسة عملية إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال في

البيئة المصرية، كما أوصت الدراسة بالاستفادة من المدخل المقترح بمنظمات الأعمال في البيئة المصرية .

(٢) دراسة (Zaman, et al.2011)

هدفت هذه الدراسة إلى، مدى تأثير جودة حوكمة الشركات على أتعاب عملية المراجعة والخدمات الاستشارية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، الوصول إلى مقياس مركب يتكون من حجم لجنة المراجعة, والاستقلالية، والخبرة التي تتمتع بها، والاجتماعات الدورية, لديه تأثير كبير وإيجابي على كل من أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية غير المراجعة.

composite measure of AC size, independence, expertise and meetings has a significant and positive impact on both audit fees and fees for non-audit services.

(٣) دراسة (حمادة، ٢٠١٠ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، دراسة دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك مجموعة من النشاطات تقوم بها لجان المراجعة تؤدى إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية .

(٤) دراسة (سامى، ٢٠٠٩ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، بيان دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن لجان المراجعة في البيئة المصرية لم تحظ بالاهتمام الكاف، سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق رأس المال .

وأوصت الدراسة، بضرورة وضع معايير عامة عند اختيار وتعيين أعضاء لجنة المراجعة، و إبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها لجميع المستفيدين .

(٥) دراسة (Mary, L. et al. 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى، دراسة العوامل الأساسية التي ساهمت في انهيار الشركات بسبب الممارسات غير الاخلاقية للمديرين والمحاسبين .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن جزءاً كبير من انهيار الشركات يرجع لتصرفات غير اخلاقية من قبل المديرين والمحاسبين والمراجعين، وفساد مجتمع الأعمال Vices of a capitalistic society

(٦) دراسة (الرحيلى، ٢٠٠٨ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، وبحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك تحركاً من قبل المهتمين لمحاولة شرح مفهوم حوكمة الشركات، والتعرف على جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي.

وأوصت الدراسة، بضرورة العمل على إنشاء مركز وطني تحت مسمى المركز الوطني للحوكمة، والإسراع في مراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بتنظيم الشركات والبنوك وتطويرها بما يعزز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية، وضرورة إيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف ومتابعة تنفيذ الضوابط الجديدة لتشكيل لجان المراجعة في الشركات .

(٧) دراسة (عيسى، ٢٠٠٦ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، إلى بيان محددات فاعلية لجنة المراجعة في الحد من سلوك إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن لجنة المراجعة ذات النية القوية والنفوذ القوي والمخصص لها الموارد اللازمة والتي تبذل الجهود الفنية اللازمة تنجح في أداء المهام الإشرافية الموكلة إليها بالفاعلية المطلوبة، مما ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية مؤدية بذلك إلى الحد من سلوك تمهيد الدخل والاغتسال الكبير.

(٨) دراسة (لبيب، ٢٠٠٤ م)

هدفت هذه الدراسة إلى، تحليل ضوابط زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال، كمحاولة للسعي نحو تقديم إطار مقترح للضوابط الرامية إلى زيادة درجة كفاءة المهنة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ,إن مهنة المراجعة الداخلية تمثل ركنًا هامًا وجوهريًا من أركان منظومة مواجهة الفساد المالي، ويمكن زيادة درجة كفاءة أدائها عن طريق العمل على تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلي، تفعيل دور لجان المراجعة، تطوير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

وفى نهاية عرض هذه الدراسات يخلص الباحث إلى ما يلى :

(١) ركزت بعض الدراسات على أهمية تشكيل لجان المراجعة والمنافع التي تعود على البنوك أو الشركات من وجود تلك اللجان، في مجالات عديدة أهمها الرقابة وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة .

(٢) تركيز بعض الدراسات على تناول العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وبين حدوث تحريف في البيانات المالية، وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية .

(٣) ركزت بعض الدراسات على العوامل التي تؤدي إلى تحسين فاعلية لجان المراجعة، ومن أهمها، الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، وجود دليل أو ميثاق مكتوب، تتعها بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها.

(٤) ركزت بعض الدراسات على أن قيام لجنة المراجعة بتقييم وتحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية بمنظمة الأعمال يمثل أحد المهام الرئيسية لها، كما يؤدي بلا شك إلى تفعيل تطبيق حوكمة الشركات بمنظمات الأعمال .

(٥) تعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، حيث يتم تسليط الضوء على دور لجان المراجعة في تفعيل آليات المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية وتقييم المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية .

(٦) وتختلف هذه الدراسة في أنها تركز على مقومات أساسية مجتمعة، والتي يجب أن تتوفر في لجان المراجعة، ومن شأنها زيادة فاعلية لجان المراجعة وقيامها بمهامها ومسئولياتها على أكمل وجه، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد في الشركات والمؤسسات المالية.

(٧) وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها من أحدث الدراسات التي أجريت على البنوك فى البيئة السعودية، حيث توضح الإطار الكامل للمهام والمسؤوليات التى تمارسها لجان المراجعة في تفعيل آليات الحوكمة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة في البنوك السعودية، ومراقبي الحسابات القانونيين .

الجزء الثالث: لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية

يأتي تكوين لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية، استكمالاً للتطوير المهني بالمملكة، ونتيجة للتطورات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتنامي أهمية الشركات المساهمة السعودية، التي أصبحت تمثل قطاعًا تنظيميًا مهمًا من قطاعات الاقتصاد السعودي وإحدى العلامات البارزة في مسيرة المملكة نحو التنمية.

ويتناول الباحث في هذا الجزء نشأة لجان المراجعة ومفهومها وأهميتها، والمقومات والصلاحيات اللازمة لتفعيلها لأداء مهامها ومسؤولياتها، وذلك كما يلى :

أولاً: نشأة لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية:

تم تشكيل لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية لأول مرة بموجب القرار الوزاري رقم (٩٠٣) في ١٩٩٤/٠١/٢٣م، من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ممن يتمتعون بمعرفة وخبرة بالقواعد المالية والمحاسبية، وقد واجه هذا القرار بعض الصعوبات والانتقادات في التطبيق العملي .

الأمر الذي دعا إلى ضرورة تشكيل فريق عمل متخصص من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين, لدراسة هذه الصعوبات والانتقادات التي تواجه التطبيق العملي لهذا القرار، والتي أمكن تحديدها في النقاط التالية : (الشمري، ٢٠٠٨م)

أ- عدم وضوح مهام ونطاق عمل اللجنة.

ب-اكتفاء بعض اللجان على مهمة ترشيح المحاسب القانوني.

ج- عدم إلمام إدارة الشركة بأهداف ومهام لجان المراجعة.

د- عدم وضوح مفهوم الاستقلال لدى إدارة الشركة.

هـ- التأهيل العلمي والمهني غير كافي لدى بعض أعضاء لجان المراجعة

و- عدم وجود أداة رقابية للتحقق من تطبيق القرار الوزاري رقم (٩٠٣) وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ.

ز- لا توجد قواعد تفصيلية منظمة لعمل لجان المراجعة في بعض الشركات.

ح- عدم تخصيص موارد مالية كافية لقيام اللجنة بمهامها.

وقد استعان فريق العمل بما هو متوفر من دراسات وأبحاث وإصدارات ذات علاقة بأعمال لجان المراجعة، وقد أوصى بإعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة المعتمدة بالقرار الوزاري رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، على أن تتضمن ما يلي : (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤م)

١- تُشكل في كل شركة مساهمة لجنة تسمى (لجنة المراجعة) .

٢- تقوم الإدارة العامة للشركات بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمتابعة تطبيق القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة .

٣- يتعين على إدارة الشركة إصدار تأكيد سنوي وفق النموذج الذي تعتمده الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة عن مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

٤- يتعين ألا تزيد مدة المراجعة التي يقوم بها المحاسب القانوني لمراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة عن (٣) ثلاث سنوات متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل محاسب قانوني منفرد، و (٥) خمس سنوات متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل أكثر من محاسب قانوني.

وبعد إعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة المعتمدة بالقرار الوزاري رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، تضمنت القواعد الجديدة للجان المراجعة في الشركات المساهمة تحديدا واضحا لأهداف ومهام ونطاق عمل اللجنة والمتمثل في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة؛ وفقا لما يلي : (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤ م، الشمري، ٢٠٠٨ م)

١-دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادها .

٢-دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها .

٣- تقويم فاعلية تقدير الشركة للمخاطر المهمة التي تتعرض لها .

٤-التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في المنشأة.

٥- الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة.

٦- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني.

٧-التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية .

٨-الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين مستقلين للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها وتحديد أتعابهم.

٩- أتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في المملكة .

كما اشتملت البيئة السعودية على العديد من آليات الحوكمة التالية، والتي مرت بأربعة مراحل منذ العام ١٩٣١م حتى العام ٢٠٠٧م : (الشمري، ٢٠٠٨ م)

١- النظام التجاري.

٢- نظام الشركات السعودي.

٣- نظام المحاسبين القانونيين.

٤- المعايير المهنية.

٥- لجان المراجعة.

٦- نظام الرقابة الداخلية.

٧- لائحة الحوكمة.

٨- المراجعة الداخلية.

ثانياً : مفهوم لجان المراجعة

تعتبر لجان المراجعة من أهم المفاهيم الحديثة في المراجعة لما لها من أهمية في تطوير المهنة، وقد عرفها (محمد،٢٠١٢، Braiott,2010) بأنها إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من مجلس الادارة ويتم تشكيلها من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين وتهدف إلى الاشراف والمتابعة على أداء المراجع الداخلي والخارجي والاشراف على إدارة المخاطر وكذلك التأكد من حوكمة الشركات .

في حين عرفها (السقا، أبو الخير، ٢٠٠٢م) بأنها إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة، يمكن أن تدعم موضوعية و مصداقية إعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المد يرين التنفيذيين في الوفاء بمسؤولياتهم، كما أنها تدعم وتقوي دور المد يرين غير التنفيذيين، و تدعم استقلالية المراجعين وتحسن من

أعمال المراجعة فضلاً عن ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة، ويمكن اعتبارها أداة مفيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وتسيير نشاطها .

وعرفها آخرون (علي شحاته، ٢٠٠٧ م) بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة، بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة."

بينما عرفها (سليمان، ٢٠٠٦ م)، بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسئولة عن الأشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات .

كما عرفها (الذنيبات، ٢٠٠٦ م)، بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة المراجعة وزيادة مساءلة الإدارة.

ويرى الباحث مما سبق، أنه لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة وذلك لاختلاف مهامها ومسؤولياتها ودورها من شركة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، كما يمكن استخلاص بعض السمات الآتية للجنة المراجعة:

(١) لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.

(٢) لجنة مهنية، يتوافر لدى أعضائها درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة.

(٣) تكون مسئوليتها الإشراف والرقابة على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بالقواعد الأخلاقية وقواعد حوكمة الشركات.

(٥) تعمل كحلقة وصل بين الإدارة و المراجع الداخلي و المراجع الخارجي.

(٦) تهدف إلى حماية حقوق المساهمين.

ثالثاً : أهمية لجان المراجعة:

تعتبر لجان المراجعة في الشركات والبنوك من العناصر الهامة في عملية الرقابة المالية حيث تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الرقابة الذاتية وإصدار التقارير المالية.

وتتمثل مهام لجنة المراجعة في المساهمة بحماية موجودات البنك والتعامل مع المراجعين الخارجيين والداخليين والمفتشين والتقارير المالية والرقابة الداخلية وقضايا أخرى مثل الأعراف والسلوك والأخلاق المهنية والبيئية ...الخ.

وفى البيئة السعودية أوضحت (الإدارة العامة لمراقبة البنوك ,ادارة التفتيش البنكي) أن تأسيس لجان المراجعة يتيح للشركات و البنوك فرصة لتحقيق المكاسب والفوائد التالية :

١ – مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في أداء مهامهم ومسؤولياتهم القانونية والتعاقدية.

٢ – المساهمة في تعزيز الرقابة الداخلية وزيادة الثقة في عدالة تقارير البنك المالية.

٣ – المساهمة في تحسين وتطوير التقارير المالية والمعالجات المحاسبية وذلك عن طريق مناقشتها من قبل أعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بالخبرة والموضوعية والاستقلالية.

٤ – المساهمة في تطوير وتعزيز الرقابة الداخلية في البنك وذلك من أجل تقليص فرص الاحتيال والاختلاس وغيرها من العمليات غير القانونية مما يؤدي إلى زيادة حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والمودعين.

٥ – المساهمة في حل المشاكل الناجمة عن اختلاف وجهات النظر بين إدارة البنك والمراجعين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بالقضايا الفنية والمالية.

٦ – المساهمة في تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين.

٧ – متابعة ومراجعة أعمال مسئولي وموظفي البنك للتأكد من التزامهم بتنفيذ الإجراءات وتطبيق السياسات التنظيمية والقانونية.

٨ – متابعة ومراجعة المشاكل والمسائل المطروحة من قبل السلطات.

كما أوضح (السويطى، ٢٠٠٦ م) بأن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً في النواحي التالية:

(١) منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.

(٢) ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.

(٣) التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

(٤) التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.

(٥) التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.

(٦) العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوي تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.

(٧) الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

(٨) التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

وتتضح أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل :مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

وفى هذا الصدد أكد (سليمان، ٢٠٠٦م) أن المنافع التي يمكن أن تقدمها لجان المراجعة تتمثل في الآتي:

(١) المنافع المقدمة لمجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة و المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

(٢) المنافع المقدمة للمراجع الداخلي : تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم المراجعة الداخلية.

(٣) المنافع المقدمة للمراجع الخارجي : لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المراجع الخارجي والداخلي.

(٤) المنافع المقدمة للمستثمرين والأطراف الخارجية :إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

ويوضح الشكل التالي (رقم ٢) أهمية إنشاء لجنة المراجعة: (سليمان، ٢٠٠٦ م)

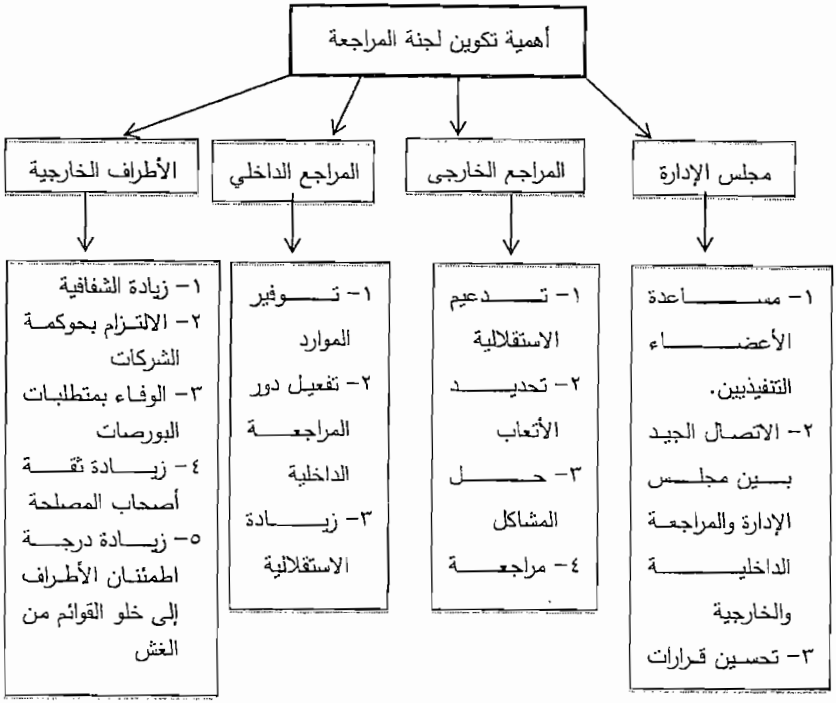

ثالثاً : المقومات والصلاحيات اللازمة لفعالية لجان المراجعة:

اهتمت واتفقت العديد من المنظمات والهيئات العلمية والمهنية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد القواعد المنظمة لتشكيل لجان المراجعة والمقومات والصلاحيات الواجب توافرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم فعالية لجان المراجعة ومنفعتها لكي تسهم إيجابيًا في تحسين الدور الإشرافي والرقابي .

وتضمن التعديل الجديد للقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة الشروط الواجب توافرها في عضو اللجنة حيث نص على : (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣ م)

١- تشكل لجنة المراجعة من (٤) أعضاء على الأقل وأن يكونوا من مساهمي الشركة المالكين لعدد من الأسهم وأن لا تقل عن (١٠٠) سهم وشريطة أن لا يملك أكثر من ٥% من أسهم الشركة.

٢-أن يكون لديه تأهيل علمي ملائم وإلمام ويتعين أن يكون أحد أعضاء اللجنة حاصل على تأهيل كافي وذلك كما يلي:

- درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- درجة الماجستير مع خبرة خمس سنوات .
- شهادة بكالوريوس محاسبة على أن لا تقل خبرته عن سبع سنوات في المجال .

٣-أن لا يكون من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو المنشآت التي تسيطر عليها الشركة أو ممن يقومون بعمل فني أو إداري في الشركة أو المنشآت التي تسيطر عليها الشركة ولو على سبيل الاستشارة .

٤- أن لا يجمع إلى جانب عضويته في لجنة المراجعة عضوية أي لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة .

٥- أن يكون مستقلا، ويعتبر العضو مستقلا بحيث لا تكون لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، وأن لا يكون له مصلحة مباشرة مع المدراء التنفيذيين في الشركة و أن لا يكون قريبًا لأي منهم حتى الدرجة الثانية, وان لا يكون له مصلحة مالية مباشرة مع زوجات المد يرين التنفيذيين في الشركة و أن لا يكون قريبًا لأي منهن حتى الدرجة الثانية, وأن لا يكون له علاقة شخصية ذات شأن مع المديرين التنفيذيين في الشركة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدد قانون2002 ، (Sarbanes-Oxley) بعض المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة منها على سبيل المثال :

- أن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقا أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- لديه خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.
- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات الملقاة على لجنة المراجعة .

وأوضح أحد الباحثين (خليل، ٢٠١٢م)، أن هذه الخصائص تتمثل في الآتي :

(١) الاستقلال .

(٢) الخبرة المالية والمحاسبية .

(٣) دورية الاجتماعات .

(٤) توفر الموارد الكافية .

(٥) القدرة على الاتصال بالأطراف الأخرى .

كما حددت (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣ م) عدد مرات الاجتماع للجنة المراجعة، بحيث لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، وكذلك (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر)، كما أشار (سليمان، ٢٠٠٦ م) إلى ضرورة حضور كل من ا لمراجع الخارجي ورئيس المراجعة

الداخلية لهذه الاجتماعات ؛ لمناقشته المشاكل المتعلقة بإجراءات المراجعة، والأخطاء التي تم اكتشافها، وعلاقاتهما بإدارة الشركة .

بالإضافة لما سبق، أشارت بعض الدراسات (السقا، أبو الخير، ٢٠٠٢م) أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء ؛ وذلك لضمان استقلالية اللجنة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا ومصر والسعودية، و إن التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء .

ويخلص الباحث إلى أن المقومات والصلاحيات اللازمة لفعالية لجان المراجعة في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، تتمثل في الآتي :

- اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية، وأن لا يكون لمؤسسة النقد العربي السعودي أي اعتراض على أعضاء لجنة المراجعة بما فيها رئيسها.
- المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية والآراء السديدة والموضوعية والدراية التامة في التقارير المالية وأعمال المراجعة والمحاسبة في البنوك.
- الاستقلالية عن مجلس إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.
- دورية الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.
- تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.
- وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة، من خلال ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.
- الحق في استدعاء أي موظف في البنك وطلب أي معلومة منه، واستدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.
- الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالمعاملات ذات الحجم الكبير والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات الخاصة بالبنك.
- الاستعانة بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية .
- قيام مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.

- إصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام، ونشره ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك.

ويرى الباحث أن تفعيل لجان المراجعة بتوافر المقومات والصلاحيات السابق ذكرها، يساعدها على ممارسة مهامها و أداء مسؤولياتها، في تفعيل آليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية، وهذا ما يتناوله الباحث في الجزء التالي .

الجزء الرابع: لجان المراجعة ومواجهة الفساد المالي

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعادًا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والمحاسبة والقانون وعلم السياسة والاجتماع، ويتناول الباحث في هذا الجزء النقاط التالية :

أولاً . مفهوم الفساد المالي والإداري.

ثانياً . أسباب الفساد وتأثيراته.

ثالثاً : مظاهر الفساد الإداري والمالي.

رابعاً: تفعيل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي.

ويتم تناول ذلك بإيجاز فيما يلى:

أولاً : مفهوم الفساد المالي والإداري:

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته . والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، ويتضمن مصطلح الفساد محاور عديدة : (دراوسى، الهادي، ٢٠١٢، الشريف، ٢٠٠٤)

(١) الفساد الإداري : ويتعلق بمظاهر الفساد الانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .

(٢) الفساد المالي : وتتعلق مظاهره فى الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية .

(٣) الفساد الأخلاقي : ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة .

وعرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة, ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.

وعرفته كذلك، بأنه الخروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة .

ويرى الباحث أن الفساد هو سلوك مشين من أحد الأفراد، يتم فيه إساءة استخدام سلطته العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتمثل في الرشوة والإكراميات والهبات غير القانونية واستغلال التعارض في المصالح.

ثانياً : أسباب الفساد وتأثيراته

للفساد أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هى : (زيدان، تويدر, ٢٠٠٦)

(١) أسباب اقتصادية: الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة .

(٢) أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة .

(٣) أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي.

(٤) أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة استغلال النفوذ... الخ.

(٥) أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميوله، ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.

(٦) أسباب إدارية وتنظيمية: هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

ويمكن بيان أهم آثار الفساد فيما يلي:

(أ) آثاره على الاقتصاد، حيث يؤدى الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر، وضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين .

(ب)آثاره على النواحي السياسية، حيث يؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، كذلك جعل أجهزة الأعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد .

ثالثاً : مظاهر الفساد المالي والإداري :

هناك العديد من المظاهر التي يظهر من خلالها الفساد المالي والإداري ومنها: (دراوسى، الهادي، ٢٠١٢، خميلى، عبد الكريم، ٢٠٠٩)

١ . الرشوة Bribry

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

٢ . المحسوبية Nepotism

أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

٣ . المحاباة Favoritism

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

٤ . الوساطة

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

٥ . الابتزاز والتزوير Black Mailing

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

٦ . نهب المال العام Embezzlement

السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء.

٧ . الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً .

٨ . التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

رابعاً: تفعيل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي .

يعتبر الغش والاختلاس هما أساس في منظومة الفساد، واكتشاف الغش يمثل تحدياً كبيرًا للمحاسبين حيث يملك المفسدين تقنيات محكمة يطوروها من حين لآخر، لذا لابد من تأسيس وتنفيذ استراتيجيات فعالة ضد الفساد حتى نستطيع تأسيس شركات تتمتع بأعلى درجات الحوكمة.

ويركز الباحث في هذا البحث على لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والممارسات والمسؤوليات الموكلة لها في أداء عملها، ودورها في تفعيل باقي آليات الحوكمة, حيث استقر رأي معظم الكتاب والممارسة العملية عن أن المهام الرئيسة للجنة المراجعة تكمن أربعة مجالات رئيسية هي: (السقا، أبو الخير، ٢٠٠٢م، سليمان، ٢٠٠٦ م)

(١) دعم آلية المراجعة الداخلية

(٢) دعم آلية المراجعة الخارجية.

(٣) الإشراف والرقابة على للتقارير المالية وفحصها .

(٤) دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

وأضاف (حماد، ٢٠٠٥ م) مجالين آخرين لمهام لجان المراجعة هما :

(١) إدارة المخاطر في الشركات .

(٢) دعم حوكمة الشركات.

ويتناول الباحث المهام والمسؤوليات التى تمارسها لجنة المراجعة لكل مهمة من المهمات السابقة, والتي تحد من التلاعب والغش في التقارير المالية، الأمر الذى يساعد على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال، وذلك فيما يلى :

(١) دور لجان المراجعة فى تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية

حظيت المراجعة الداخلية باهتمام متزايد بالمملكة بعد أصبحت تشتمل على كافة الأنشطة (الإدارية – المالية – التشغيلية) و تمثل هذا الاهتمام بإصدار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروعا لمعيار المراجعة الداخلية يشتمل على (معايير الصفات العامة ومعايير الأداء) . (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,٢٠٠٤)

والمراجعة الداخلية وفقا لتعريف الهيئة هي عبارة عن: وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية تنشأ داخل المنشأة .للمساعدة في فحص وتقويم الأنشطة المختلفة لها بهدف مساعدة الإدارة في القيام بمسئوليتها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وتقديم التوصيات والمشورة التي تتعلق بفحص الأنشطة

والرقابة عليها كما أنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها وحماية أصولها من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة و الحوكمة في المنشأة (الشمري، ٢٠٠٨)

استشعر ديوان المراقبة أهمية المراجعة الداخلية وأصدر في عام ٢٠٠٧م اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، ووفق هذه اللائحة تتولى كل جهة إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية في المقر الرئيسي يرتبط مديرها بالمسئول الأول في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العامة ذات شخصية اعتبارية مشمولة بالميزانية العامة للدولة. وفقا لأحكام المادة الثانية من اللائحة تتولى الوحدة أعمال المراجعة الداخلية بها عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى أحكام هذه اللائحة، وذلك لتحقيق الأهداف التالية: (موقع ديوان المراقبة العامة)

١- حماية الأموال والممتلكات العامة، والحد من وقوع الغش والأخطاء.

٢- ضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها .

٣- ضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفايتها .

٤- تحقيق التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للجهة.

٥- سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفاعليتها .

ويرى الكثير من الباحثين (درويش، ٢٠٠٩ م، سليمان، ٢٠٠٦ م، السقا، أبو الخير، ٢٠٠٢م ، Pomeroy, et al.,2011, *Lary,et,al., 2012*) أنه لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، وزيادة فعالية لجنة المراجعة، حيث اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية واختيار الجهة المناسبة للقيام بالمراجعة، والاجتماع برئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها .

لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالمراجعة الداخلية حيث توجد علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ويرى أحد الكتاب (دحدوح، ٢٠٠٨ م) أن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية والتي تتمثل في الآتي :

(١) تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودته كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني.

(٢) متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجع الداخلي والموافقة عليها.

(٣) فحص استراتيجية أداء المراجع الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها.

(٤) تدعيم استقلالية المراجع الداخلي وذلك من خلال:

- تعيين مدير المراجع الداخلي وعزله.

- التأكد من أن المراجع الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته.
- حرية مدير المراجعة في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة.
- التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.
- المشاركة في تعيين فريق المراجعين وترقيتهم وتغييرهم.

(٥) فحص نتائج المراجعة الداخلية وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية.

(٦) فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسئولياتهم.

(٧) التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة وتحقيق التكامل بينهما.

ويخلص الباحث مما سبق، أن لجان المراجعة تلعب دورا مهما في تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال القيام بممارسة المهام التالية :

- فحص أنظمة الر قابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص, ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي.
تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته .
- تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس إدارة البنك، للوفاء بالتزامات ومسؤوليات كل طرف .
- متابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.
- تجتمع مع المراجعين الداخليين بحضور إدارة البنك أو بدونها لمناقشة المسائل التي يرغب المراجعون اطلاع مجلس الإدارة عليها عند إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة.
- فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال.
- تدعيم و تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في البنك، من خلال فحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلاليته.

(٢) دور لجان المراجعة في تفعيل ودعم آلية المراجعة الخارجية

تعتبر الأعمال التي يقوم بها المراجع الخارجي استكمالاً للمهام الرقابية التي يقوم به المراجع الداخلي، وتقتضي متطلبات الحوكمة والضبط الداخلي التعاون والتنسيق بينهما في كافة مجالات العمل،

وتؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي .

وقد أكدت العديد من الدراسات والتوصيات الصادرة عن المنظمات والهيئات العلمية (Ghafran, C., & O'Sullivan ,N. *2012*، سالم، السقا، الإبياري، ٢٠١٣ م) على أن يكون من مهام لجنة المراجعة دعم وتعزيز فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يستطيع أن يؤدي مهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة .

وأوضح (علي، شحاته، ٢٠٠٧ م) أن لجنة المراجعة تقوم بدور مهم لتفعيل المراجعة الخارجية من خلال:

(١) ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر له.

(٢) مساعدة المدقق الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله، وكذلك الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاج لها.

(٣) العمل على حل المشكلات والنزاعات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين جودة وفاعلية عملية المراجعة.

(٤) تحقيق التنسيق بين المدقق الخارجي والمراجع الداخلي.

(٥) دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

(٦) متابعة نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي ودراسة وتقييم ملاحظاته، واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات الواردة به.

(٧) الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.

وأكد (سليمان، ٢٠٠٦ م) على أنه حفاظاً على استقلالية المراجع الخارجي، يجب أن تكون لجنة المراجعة هي المسئولة عن عملية اختيار وتعيين المراجعين الخارجين أو عزلهم ودراسة شروطهم وتحديد أتعابهم، وذلك من أجل حمايتهم من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة بحقهم في حال وجود خلاف حول المسائل المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمبادئ والسياسات المتبعة .

ويخلص الباحث مما سبق، أن لجان المراجعة تلعب دورا مهما في تفعيل ودعم آلية المراجعة الخارجية، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال القيام بممارسة المهام التالية :

- حل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة الخارجية .

- تعمل كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك.
- التأكد من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لمراجع الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.
- عقد اجتماعات دورية مع مراجع الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك، مع دراسة خطة المراجعة والتقارير والملاحظات التي يقدمها.
- تعيين أو عزل مراجع الحسابات الخارجي, وتحديد أتعابه، والإشراف على عمله .
- لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .
- إعداد خطاب التكليف الصادر للمراجع الخارجي، والإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها .

(٣) دور لجان المراجعة فى الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها .

تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة : (درويش، ٢٠٠٩ م، حمادة، ٢٠١٠ م)

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية.
- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.
- التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضٍ من المنفعة للتقارير المالية.
- تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي.
- مناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة.
- الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

ويتبين للباحث مما سبق أهمية دور لجنة المراجعة في الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها, من خلال تقييم السياسات المحاسبية، والتأكد من كفاية الإفصاح، وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من التلاعب والغش فى التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي .

(٤) دور لجان المراجعة في دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها:

أفردت المعايير السعودية في عام ٢٠٠٠م معيارا خاصا للرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية يحدد المتطلبات التي يتعين على المراجع الالتزام بها عند تقويم الرقابة الداخلية لأي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي، بغرض مراجعة القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والغرض منها هو مساعدة الإدارة في القيام بأعبائها في الأمور التالية : - (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,٢٠٠٦)

(أ) المحافظة على أصول المنشأة وحمايتها

(ب)دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات والقوائم.

(ج) تنفيذ السياسات والخطط التي وضعتها الإدارة بكفاءة وفعالية،

أن أحدى مسئوليات مجلس الإدارة وجود نظام رقابة داخلية فاعل والتي عهد بها إلى لجنة المراجعة للتحقق من كفاية النظام وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة لذا صدر قرار وزير التجارة رقم (٢٢١٧) في ٢٠٠٣/١/٣م، بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة وذلك لتعزيز دورها في الشركات المساهمة و التأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات والوصول إلى أراء صائبة عن أداء تلك الشركات، واتخاذ القرارات المناسبة لحماية استثماراتهم.

ويرى (على، شحاته، ٢٠٠٧ م) أنه من الضروري أن تكون لجنة المراجعة على علم بسبعة عناصر رئيسة لنظام الرقابة الداخلية الفعال وهي:

- الرقابة التنظيمية، خطط التطوير والتغير في نظم الرقابة الداخلية، الرقابة على التقرير وسلطات
- الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة، نظم الرقابة المحاسبية، نظم حماية الأصول، الرقابة الإدارية، الرقابة على التوثيق .

وقد بين البعض (درويش، ٢٠٠٩ م، حمادة، ٢٠١٠ م)، أهم الممارسات التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية:

- تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.
- دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.
- دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.
- العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

ويرى الباحث، أنه لكى تفي لجنة المراجعة بمسؤولياتها تجاه الرقابة الداخلية فإنه من الضروري أن تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب . فضلاً عن ضرورة تلقي وفحص الرد على رسالة مراجع الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، ومناقشة خطط الإدارة وتقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وأن تتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة بها .

(٥) دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر.

عرف (*IIA, 2009*) إدارة المخاطر على أنها جزء من ثقافة الشركة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها .

وأشار بعض الكتاب (على، شحاته، ٢٠٠٦ م)، إلى أنه عند قيام لجنة المراجعة بمهامها لابد من الأخذ في الاعتبار نوعين من المخاطر وهما:

(١) مخاطر بيئة الرقابة الداخلية والتي تتضمن الظروف والأحداث التي تؤثر في الإدارة والرقابة الإدارية.

(٢) مخاطر بيئة الرقابة الخارجية والتي تتضمن ظروف الصناعة والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال، واتجاه جهات الرقابة الرسمية مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال نحو حوكمة الشركات

كما يقع على عاتق لجان المراجعة نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة ؛ وذلك من خلال النقاط الآتية: (حمادة، ٢٠١٠ م)

(١) الإشراف على إدارة المخاطر.

(٢) مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعاً لأنواع المخاطر المختلفة.

(٣) تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.

(٤) المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.

(٥) فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية.

(٦) تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.

ويخلص الباحث مما سبق، أن لجان المراجعة تلعب دورا مهما في تقييم وإدارة المخاطر، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال القيام بممارسة المهام التالية :

- مراجعة سياسات البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.
- متابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.
- تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية .
- الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في إعداد التقارير المالية، ومراجعتها قبل اعتمادها ونشرها.
- فحص المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين, والتنسيق بينهما، وضمان الالتزام بقواعد التعاملات المالية والتجارية الناتجة عن معلومات داخلية والسلوك المهني للبنك.
- متابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي والخارج ,والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
- مراقبة الكيفية التي تدار بها البنك, ومدى توافقها مع نظامه الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة في ضوء الاعتبارات الأخلاقية.

(٦) دور لجان المراجعة في دعم آليات حوكمة الشركات :

أكدت معظم الدراسات الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، وأن وجود تلك اللجان يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم تطبيق الحوكمة, حيث أصبحت فعالية لجنة المراجعة جزءاً من الحوكمة الذي تزايد الاهتمام به بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

وفى هذا الصدد أشار(الرحيلي، ٢٠٠٨ م)، إلى أن هناك علاقة وطيدة بين لجان المراجعة والحوكمة، ومما لاشك فيه أن مفهوم الحوكمة يركز بالدرجة الأولى على الجانب الرقابى في الشركات، ومن هنا تأتي أهمية لجنة المراجعة كونها أحد أهم دعائم الحوكمة .

وأكد (سامي، ٢٠٠٩ م) على أن لجان المراجعة تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة، بل أحد الدعائم الأساسية في نجاحها والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال الآتي:

- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر.

- تقييم النواحي المالية وذلك من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية وتقييم السياسات المالية.
- فحص وتقييم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة، وكذلك تقييم مدى كفاية فريق المراجعة للوفاء بالمهام المنوط القيام بها.
- التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة.
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية.

كما أصدرت مؤخراً العديد من أسواق المال العالمية مجموعة من القوانين التي تدعو لضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والتي يعد تشكيل لجنة المراجعة أحد مبادئها الأساسية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتيالية مما يزيد في ثقة المستثمرين بتلك القوائم؛ وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالنشاطات الآتية: (درويش، ٢٠٠٩ م، حمادة، ٢٠١٠ م)

- الرقابة على أعمال الشركة.
- الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
- تقييم قرارات مجلس الإدارة جميعها.
- مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة.
- الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.
- أن تكون التقارير المالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية والملاءمة لمستخدميها.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح ينتج عنه قيام الشرك ة بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوي العلاقة.

ومما هو جدير بالذكر أن قيام لجان المراجعة بمهامها ومسؤولياتها، لا يعنى توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، وتقييم وإدارة المخاطر .

ويخلص الباحث مما سبق، بأهمية دور لجنة المراجعة في دعم آليات حوكمة الشركات، من خلال مراقبة الإدارة والإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وكذلك التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من التلاعب والغش فى التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي .

ويرى الباحث أن التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة من الأمور المفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم، وفي الوقت نفسه إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة .

الجزء الخامس: الدراسة الميدانية في البيئة السعودية

ويمكن للباحث أن يعرض هذه الدراسة الميدانية على النحو التالي :

أولاً: اسلوب الدراسة الميدانية.

ثانياً: تحديد عينة الدراسة.

ثالثاً :اختبار الصدق والثبات.

رابعاً : عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفروض.

أولاً: اسلوب الدراسة الميدانية :

قام الباحث بإعداد قائمة الاستبيان واختبارها، وقد تم تصميم تساؤلات قائمة الاستبيان فى خمس مجموعات من الأسئلة (ملحق رقم ١)، بحيث تغطى كل مجموعة فرض من فروض الدراسة، حيث تعكس الأسئلة من (١) – (٧) الفرض الأول، والأسئلة من (٨)– (١٤) الفرض الثاني، والأسئلة من (١٥) – (٢١) الفرض الثالث، والأسئلة من (٢٢) – (٣٢) الفرض الرابع, واشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات التى تم استخلاصها من الدراسات السابقة, ومنها:

(Zaman, et al.2011 ،Ghafran C., & O'Sullivan ,N., 2012) , خليل، ٢٠١٢, سامى، ٢٠٠٩، وأبو ميالة، ٢٠٠٨، حمادة، ٢٠١٠)، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة التشريعات في المملكة العربية السعودية، واشتملت الاستبيان على (٥) اختيارات بمقياس ليكرت الخماسي, وهى: موافق تماماً (٥), موافق (٤)، محايد (٣), غير موافق (٢)، غير موافق مطلقاً .

ثانيا: تحديد عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك السعودية (ملحق رقم ٢) ، وكذلك المراجعين الخارجيين المعتمدين، وقد تم اختيار (العينة الأولى) ممثلة من رئيس لجنة المراجعة واثنين من أعضائها من كل بنك، وبالتالي فإن حجم العينة الذى تم توزيع قائمة الاستبيان عليها ٣٦ مفردة (١٢*٣)، والصالح للتحليل ٣٠ مفردة ,أما بالنسبة (لعينة الثانية)، تمثلت في المراجعين الخارجيين المعتمدين لمراجعة

البنوك والشركات المساهمة، وبلغت ٣٠ مفردة، والصالح للتحليل هو (٢٠ مفردة)، وقد روعي في اختيار مفردات العينة أن يتوافر لديها الخبرة الكافية في عملها، مما يساهم في تحقيق الهدف بشكل موضوعي .

ثالثا: اختبار الصدق والثبات

(اختبار الصدق Validity) : تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (٦) أعضاء من أعضاء هيئة التدريس من جامعة المجمعة، وجامعة الأمير سلمان، وجامعة الملك سعود, متخصصين فى الإدارة والمحاسبة والاقتصاد، لدراسة مدى دقة صياغة عبارات الاستمارة ودرجة ملاءمتها لأهداف البحث، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم .

اختبار الثبات : Reliability : تم حساب معامل Cronbach Alpha للإجابات التى تم الحصول عليها من المستجيبين، وتبين أن قيمته تبلغ (٠.٧٦) على مستوى جميع الأسئلة. وهذا يشير بوضوح إلى وجود درجة عالية من الثبات.

رابعاً: عرض وتحليل نتائج الإستبيان واختبار الفروض:

(١) أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبانة:

من أجل إجراء التحليل الإحصائي، فقد تم ترميز جميع الإجابات التي تم الحصول عليها من المستجيبين، ومن ثم إدخال هذه الإجابات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) .

ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة (المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري, اختبار (كروسكال والاس)، واختبار Mann-Whiteny لقياس معنوية أو عدم معنوية الاختلاف بين آراء العينتين).

وسوف يتم الحكم على نتائج الوسط الحسابي المرجح للاستقصاء من خلال :-

(أ) القيمة المعيارية لمتوسطات مقياس ليكرت وهى (٣) (Test Value =3)

(ب) المجموعات التالية التي تعبر عن مدى قوة العلاقة التى تعكسها المتوسطات المحسوبة وهى :

من ١.٠ : ١.٨ العلاقة ضعيفة جداً .

اكبر من ١.٨ : ٢.٦ العلاقة ضعيفة .

اكبر من ٢.٦ : ٣.٤ العلاقة عادية .

اكبر من ٣.٤ : ٤.٢ العلاقة قوية .

اكبر من ٤.٢ : ٥.٠ العلاقة قوية جداً .

(٢) اختبار الفروض:-

الفرض الأول: ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية, وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .."

وطبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بالنسبة للردود على عبارات الفرض الأول وعددها (سبعة) من قائمة الاستبيان، والتي تظهر في الملحق رقم ١، يتبين خطأ هذا الفرض (فرض العدم)، وصحة الفرض البديل وهو, " توجد علاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي "، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (١)، كما يلى:

(١) أن الوسط الحسابي المرجح والمحسوب لكل عبارة من عبارات الفرض الأول يتراوح ما بين 3.9000، 4.4667، وهو يزيد عن وسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (٣), وهو ما يعنى أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أنها تعبر عن علاقة قوية جداً في ثلاثة عناصر وهى، فحص أنظمة الر قابة الداخلية والتحقق من كفايتها ,و تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته, متابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة, والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط، وذلك بالنسبة للعينة الأولى، أما بالنسبة للعينة الثانية، فالعناصر التي تعبر عن علاقة قوية جداً هي، تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة, متابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وتجتمع مع المراجعين الداخليين, والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط.

(٢) مجموع المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الأول 4.2381 وانحراف معياري 96806. للعينة الأولى، في حين بلغ المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الأول للعينة الثانية 4.1143، وانحراف معياري 1.08466 وهو اعلى من متوسط اداة القياس، (Test Value =3)وهذا يعنى أن هناك اتفاقاً عليها جميعاً، كما يدل على أن هناك مؤشرات بوجود علاقة قوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .

(٣) ويؤكد النتيجة السابقة، اختبار (T. test)، حيث قيم (T) المحسوبة كانت دالة احصائيا عند مستوى أقل من (0.05) على اختلاف متوسطات جميع العبارات المطروحة بالفرضية الأولى عن قيمة الوسط الفرضي لعينة الدراسة.

(٤) تدل هذه النتائج على التزام لجان المراجعة في البنوك السعودية بالقواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعة (والتي سبق أن أوضحها الباحث في الجانب النظري)، والتي منها التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية .

(٥) تتفق هذه النتائج مع دراسة (أبو ميالة، ٢٠٠٧)، ودراسة (سامى، ٢٠٠٩)، من حيث تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته، تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، للوفاء بالتزامات ومسؤوليات كل طرف .

الجدول رقم (١)

المتوسطات الحسابية واختبار (T) ومستوى الدلالة لآراء أفراد العينة فيما يتعلق بالفرض الأول

		لجنة المراجعة				المراجعين الخارجيين			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
١	فحص أنظمة الر قابة الداخلية والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.	4.3333	.95893	7.616	.000*	4.0000	1.21395	3.684	.000*
٢	مراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص، ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي.	4.1333	1.04166	5.959	.000*	4.0500	.99868	4.702	.000*
٣	تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته .	4.4667	.73030	11.000	.000*	4.0500	1.23438	3.804	.000*
٤	تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، للوفاء بالتزامات ومسؤوليات كل طرف .	4.1333	1.13664	5.461	.000*	4.2500	1.11803	5.000	.000*
٥	متابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.	4.3000	.91539	7.779	.000*	4.3500	.81273	7.429	.000*
٦	تجتمع مع المراجعين الداخليين بحضور الإدارة أو بدونها لمناقشة المسائل التي يرغب المراجعون اطلاع مجلس الإدارة عليها عند إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة.	3.9000	1.20961	3.327	.000*	4.2000	1.00525	5.339	.000*
٧	فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال.	4.1333	1.00801	6.158	.000*	3.9000	1.20961	3.327	.000*
	المتوسط العام	4.2381	.96806			4.1143	1.08466		

*مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥

الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية, وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .."

وطبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بالنسبة للردود على عبارات الفرض الثانى وعددها (سبعة) من قائمة الاستبيان، والتي تظهر في الملحق رقم ١، يتبين خطأ هذا الفرض (فرض العدم)، وصحة الفرض البديل وهو, " توجد علاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي "، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (٢)، كما يلى:

(١) أن الوسط الحسابي المرجح والمحسوب لكل عبارة من عبارات الفرض الثاني يتراوح ما بين 3.9000، 4.6000, بالنسبة للعينتين، وهو يزيد عن وسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (٣), وهو ما يعنى أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أنها تعبر عن علاقة قوية جداً في عنصر تدعيم و تعزيز استقلالية المراجع الخارجي، وعنصر أنها تعمل كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، وعنصر عقد اجتماعات دورية مع مراجع الحسابات الخارجي, والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط بالنسبة للعينة الأولى، أما بالنسبة للعينة الثانية، فجميع العناصر تعبر عن علاقة قوية جداً، ماعدا عنصر حل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي يعبر عن علاقة قوية فقط .

(٢) مجموع المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الثاني 4.2952 وانحراف معياري 89405. للعينة الأولى، في حين بلغ المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الثاني للعينة الثانية 4.3571، وانحراف معياري 90034. وهو اعلى من متوسط اداة القياس، (Test Value =3)وهذا يعنى أن هناك اتفاقاً عليها جميعاً، كما يدل على أن هناك مؤشرات بوجود علاقة قوية جداً بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .

(٣) ويؤكد النتيجة السابقة، اختبار (T. test)، حيث قيم (T) المحسوبة كانت دالة احصائيا عند مستوى أقل من (0.05) على اختلاف متوسطات جميع العبارات المطروحة بالفرضية الثانية عن قيمة الوسط الفرضي لعينة الدراسة.

(٤) تدل هذه النتائج على التزام لجان المراجعة في البنوك السعودية بالقواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعة (والتي سبق أن أوضحها الباحث في الجانب النظري)، والتي منها دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي، و تعزيز استقلالية المراجع الخارجي .

الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية واختبار (T) ومستوى الدلالة لآراء أفراد العينة فيما يتعلق بالفرض الثاني .

		لجنة المراجعة				المراجعين الخارجيين			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
٨	تدعيم و تعزيز استقلالية المراجع الخارجي، من خلال فحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلاليته.	4.6000	.56324	15.559	.000*	4.5500	.60481	11.461	.000*
٩	حل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة الخارجية .	4.2333	.97143	6.954	.000*	3.9000	1.20961	3.327	.000*
١٠	تعمل كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من الإدارة.	4.3000	.95231	7.477	.000*	4.3500	.98809	6.110	.000*
١١	التأكد من أن الإدارة توفر كافة التسهيلات اللازمة لمراجع الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	3.9000	1.20961	3.327	.000*	4.3000	.86450	6.725	.000*
١٢	عقد اجتماعات دورية مع مراجع الحسابات الخارجي بدون حضور الإدارة، مع دراسة خطة المراجعة والتقارير والملاحظات التي يقدمها.	4.2667	.98027	7.077	.000*	4.3500	.87509	6.899	.000*
١٣	تعيين أو عزل مراجع الحسابات الخارجي، وتحديد أتعابه، والإشراف على عمله .	4.2000	.96132	6.837	.000*	4.4000	.82078	7.628	.000*
١٤	إعداد خطاب التكليف الصادر للمراجع الخارجي، والإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها .	4.2333	.97143	6.954	.000*	4.3000	1.03110	5.638	.000*
المتوسط العام		4.2952	.89405			4.3571	.90034		

*مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥

الفرض الثالث: ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية, وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي . "

وطبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بالنسبة للردود على عبارات الفرض الثالث وعددها (سبعة) من قائمة الاستبيان، والتي تظهر في الملحق رقم ١، يتبين خطأ هذا الفرض (فرض العدم)، وصحة الفرض البديل وهو, " توجد علاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها

في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي "، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (٣)، كما يلى :

(١) أن الوسط الحسابي المرجح والمحسوب لكل عبارة من عبارات الفرض الثالث يتراوح ما بين 3.9000، 4.4000, وهو يزيد عن وسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (٣), وهو ما يعنى أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أنها تعبر عن علاقة قوية جداً في ثلاثة عناصر بالنسبة للعينة الأولى وهى، مراجعة السياسات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، متابعة الأخطار المتعلقة بالأداء ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة, متابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي والخارجي، والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط، أما بالنسبة للعينة الثانية، فإنها تعبر عن علاقة قوية جداً في ثلاثة عناصر وهى، مراجعة السياسات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فحص المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، مراقبة الكيفية التي تدار بها المؤسسة, ومدى توافقها مع نظامه الأساسي، والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط

(٢) مجموع المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الثالث 4.2667 وانحراف معياري 88791. للعينة الأولى، في حين بلغ المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الثالث للعينة الثانية 4.2714، وانحراف معياري 92783. وهو اعلى من متوسط اداة القياس، (Test Value =3)وهذا يعنى أن هناك اتفاقاً عليها جميعاً، كما يدل على أن هناك مؤشرات بوجود علاقة قوية جداً بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية, وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .

(٣) ويؤكد النتيجة السابقة، اختبار (T. test)، حيث قيم (T) المحسوبة كانت دالة احصائيا عند مستوى أقل من (0.05) على اختلاف متوسطات جميع العبارات المطروحة بالفرضية الثالث عن قيمة الوسط الفرضي لعينة الدراسة.

(٤) تدل هذه النتائج على التزام لجان المراجعة في البنوك السعودية بالقواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعة (والتي سبق أن أوضحها الباحث في الجانب النظري)، والتي منها، دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادها، ودراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها، أتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في المملكة .

الجدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية واختبار (T) ومستوى الدلالة لآراء أفراد العينة فيما يتعلق بالفرض الثالث

م		لجنة المراجعة				المراجعين الخارجيين			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
١٥	مراجعة السياسات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.	4.3000	.95231	7.477	.000*	4.3000	.86450	6.725	.000*
١٦	متابعة الأخطار المتعلقة بالأداء ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	4.3333	.75810	9.633	.000*	4.2500	.85070	6.571	.000*
١٧	تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية .	4.2667	.90719	7.648	.000*	3.9000	1.20961	3.327	.000*
١٨	الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في إعداد التقارير المالية، ومراجعتها قبل اعتمادها ونشرها.	4.2000	.96132	6.837	.000*	4.1000	1.11921	4.395	.000*
١٩	فحص المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، والتنسيق بينهما، وضمان الالتزام بقواعد التعاملات المالية والتجارية.	3.9000	1.20961	3.327	.000*	4.4000	.82078	7.628	.000*
٢٠	متابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي والخارجي ,والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية .	4.3333	.75810	9.633	.000*	4.1500	1.08942	4.721	.000*
٢١	مراقبة الكيفية التي تدار بها المؤسسة، ومدى توافقها مع نظامه الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة فى ضوء الاعتبارات الأخلاقية.	4.1333	1.04166	5.959	.000*	4.3500	.87509	6.899	.000*
	المتوسط العام	4.2667	.88791			4.2714	.92783		

*مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥

الفرض الرابع: ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة معنوية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي. "

وطبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بالنسبة للردود على عبارات الفرض الرابع وعددها (١١) من قائمة الاستبيان، والتي تظهر في الملحق رقم ١، يتبين خطأ هذا الفرض (فرض العدم)، وصحة

الفرض البديل وهو, " توجد علاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي "، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (٤)، كما يلى:

(١) أن الوسط الحسابي المرجح والمحسوب لكل عبارة من عبارات الفرض الرابع يتراوح ما بين 3.9000، 4.4667، وهو يزيد عن وسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (٣), وهو ما يعنى أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أنها تعبر عن علاقة قوية جداً في خمسة عناصر ,وذلك بالنسبة للعينة الأولى وهى، اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين, الاستقلالية عن مجلس الإدارة, تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة, وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة, إصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام، والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط، أما بالنسبة للعينة الثانية، فالعناصر التي تعبر عن علاقة قوية جداً ثلاثة عناصر وهى، اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين, المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية, الاستقلالية عن مجلس الإدارة، والباقي تعبر عن علاقة قوية فقط

(٢) مجموع المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الرابع 4.2818 وانحراف معياري 90064. للعينة الأولى، في حين بلغ المتوسط العام لجميع عبارات الفرض الرابع للعينة الثانية 4.2182، وانحراف معياري 1.05381 وهو اعلى من متوسط اداة القياس، (Test Value =3)وهذا يعنى أن هناك اتفاقاً عليها جميعاً، كما يدل على أن هناك مؤشرات بوجود علاقة قوية جداً بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .

(٣) ويؤكد النتيجة السابقة، اختبار (T. test)، حيث قيم (T) المحسوبة كانت دالة احصائيا عند مستوى أقل من (0.05) على اختلاف متوسطات جميع العبارات المطروحة بالفرض الرابع عن قيمة الوسط الفرضي لعينة الدراسة.

(٤) تدل هذه النتائج على التزام لجان المراجعة في البنوك السعودية بالقواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعة (والتي سبق أن أوضحها الباحث في الجانب النظري)، والتي منها، الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين مستقلين للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها وتحديد أتعابهم.

(٥) تتفق هذه النتائج مع دراسة (خليل، ٢٠١٢), ودراسة (مشتهى، ٢٠٠٨), ودراسة (حمادة ٢٠١٠) من حيث ضرورة توافر المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، واختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، الاستقلالية عن مجلس الإدارة مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية واختبار (T) ومستوى الدلالة لآراء أفراد العينة فيما يتعلق بالفرض الرابع

م		لجنة المراجعة				المراجعين الخارجيين			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
٢٢	اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	4.3000	.95231	7.477	.000*	4.4000	.82078	7.628	.000*
٢٣	المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية والآراء السديدة والموضوعية والدراية التامة في التقارير المالية وأعمال المراجعة والمحاسبة في الشركات و البنوك.	4.2333	.97143	6.954	.000*	4.3500	.81273	7.429	.000*
٢٤	الاستقلالية عن مجلس الإدارة مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.	4.4667	.62881	12.775	.000*	4.4000	.82078	7.628	.000*
٢٥	دورية الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.	4.2000	1.03057	6.378	.000*	4.2500	1.11803	5.000	.000*
٢٦	تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.	4.3667	.76489	9.786	.000*	4.1000	1.11921	4.395	.000*
٢٧	وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة، من خلال ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	4.3333	.84418	8.651	.000*	4.2000	1.23969	4.329	.000*
٢٨	الحق في استدعاء أي موظف وطلب أي معلومة منه، واستدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	3.9000	1.20961	3.327	.000*	4.2500	1.01955	5.483	.000*
٢٩	الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالمعاملات ذات الحجم الكبير والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات الخاصة .	4.2333	.97143	6.954	.000*	3.9000	1.20961	3.327	.000*
٣٠	الاستعانة بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية .	4.2333	.85836	7.870	.000*	4.2000	1.10501	4.857	.000*
٣١	قيام مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.	4.2333	.97143	6.954	.000*	4.0000	1.21395	3.684	.000*
٣٢	إصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام، ونشره ضمن التقارير التي يصدرها مجلس الإدارة.	4.3000	.95231	7.477	.000*	4.0500	1.31689	3.566	.000*
	المتوسط العام	4.2818	.90064			4.2182	1.05381		

*مستوي الدلالة أقل من ٠.٠٥

٣- استخدام اختبار (كروسكال والاس) لقياس معنوية أو عدم معنوية الاختلاف بين آراء العينيتين.

يوضح جدول(٥) والخاص بنتائج اختبار كروسكال واليس لدلالة الفروق بين المتوسطات لاستجابة عينة الدراسة أن قيمة مستوى الدلالة في جميع فرضيات الدراسة أكبر من ٠.٠٥، ما يدل علي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية .

جدول (5)

نتائج اختبار (كروسكال والاس) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لفرضيات الدراسة طبقا لنوع عينة الدراسة

نوع العينة		عدد العينة	متوسطات الرتب	درجات الحرية	كا٢	مستوى الدلالة
الفرضية الأولي : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	30	26.12	1	0.146	0.7
	المراجعين الخارجيين	20	24.58			
	Total	50				
الفرضية الثانية : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	30	25.18		0.04	0.84
	المراجعين الخارجيين	20	25.98			
	Total	50				
الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.	لجنة مراجعة	30	25.37		0.007	0.93
	المراجعين الخارجيين	20	25.70			
	Total	50				
الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة معنوية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	30	25.60		0.004	0.95
	المراجعين الخارجيين	20	25.35			
	Total	50				

٤- استخدام اختبار Mann-Whiteny لقياس معنوية أو عدم معنوية الاختلاف بين آراء العينيتين.

كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة باستخدام اختبار Mann-Whiteny، ويؤكد ذلك قيمة الفروق الضئيلة الموضحة بجدول (٦)، وعلية لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العينتين (الأولى، الثانية).

جدول (6)

نتائج اختبار Mann-Whiteny للمقارنة بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لفرضيات الدراسة طبقا لنوع العينة

الفرضيات	العينة(أ)	العينة (ب)	فرق المتوسطات (أ - ب)	قيمة Z	مستوى الدلالة
الفرضية الأولي : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	المراجعين الخارجيين	1.54*	-0.38	0.7
الفرضية الثانية : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	المراجعين الخارجيين	-0.8**	-0.2	0.84
الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.	لجنة مراجعة	المراجعين الخارجيين	-0.33**	-0.08	0.93
الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة معنوية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .	لجنة مراجعة	المراجعين الخارجيين	0.25*	-0.06	0.95

* دالة عند مستوى أكبر من ٠.٠٥ للعينة (أ)

** دالة عند مستوى أكبر من ٠.٠٥ للعينة (ب)

الجزء السادس : النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

يخلص الباحث من دراسته في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن توضيحها فيما يلى :

أولاً: نتائج البحث :

بناءً على ما انتهت اليه الدراسة الميدانية من ناحية، وما خلصت اليه الدراسة النظرية، من ناحية أخرى، يمكن ايجاز أهم نتائج البحث فيما يلى :

(١) أكدت الدراسة على أن لجان المراجعة تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي فى البنوك والشركات، من خلال القيام بمهامها ومسؤولياتها، في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة الفساد المالي

(٢) أكدت الدراسة، على أن لجان المراجعة تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي فى البنوك والشركات، من خلال القيام بمهامها ومسؤولياتها، في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة الفساد المالي

(٣) أكدت الدراسة، على أن لجان المراجعة تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي فى البنوك والشركات، من خلال القيام بمهامها ومسؤولياتها، في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة الفساد المالي .

(٤) أكدت الدراسة على ضرورة توفر المقومات اللازمة للجان المراجعة لتفعيلها في ممارسة مهامها على أكمل وجه، ومن أهمها الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، وجود ميثاق مكتوب يحدد مهامها، بالإضافة إلى تمتع تلك اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها, مما يساعد على مواجهة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية .

(٥) قدمت الدراسة دليلاً ميدانياً ,على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، وكونها أيضاً من أهم دعائم حوكمة الشركات.

(٦) قدمت الدراسة دليلاً ميدانياً ,على التزام البنوك السعودية بتطبيق القواعد الجديدة المنظمة للجان المراجعة, الأمر الذى ينعكس إيجابياً على تفعيل الرقابة وآليات الحوكمة بها، وبالتالي مواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك .

(٧) أكدت الدراسة على أن لجان المراجعة تؤثر تأثيراً هاماً وفعالاً في الإشراف على التقارير المالية، وعلى التزام البنوك والشركات بالقوانين والأنظمة المطبقة في المملكة .

(٨) أكدت الدراسة على دور لجان المراجعة في تفعيل آليات الحوكمة، الأمر الذى يساعد على توفير بيئة جيدة لجذب الاستثمارات، والمساهمة في مواجهة الفساد المالي ومنع الأزمات والانهيارات المالية .

(٩) أوضحت الدراسة , أن قيام لجان المراجعة بتنفيذ مهامها ومسؤولياتها سوف يؤدي إلى تخفيض حالات التلاعب و الغش المالي والإداري والتصرفات غير القانونية، وحالات الأخطاء والمخالفات، مما يساعد على مواجهة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات المالية .

(١٠) أوضحت الدراسة , أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة مراجعة فعالة وبين تدعيم كلاً من المراجع الداخلي والخارجي، وبالتالي الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات المالية .

(١١) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء افراد عينة الدراسة، حول دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية وتقييم وإدارة المخاطر، للحد من عمليات التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، الأمر الذى ينعكس على مواجهة ظاهرة الفساد المالي.

ويشير الباحث في النهاية، إن الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار)، يعتبر من اهم الجوانب الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الجميع، لمواجهة ظاهرة الفساد بجميع صوره في كل المؤسسات .

ثانياً : توصيات البحث :

في ضوء النتائج السابقة، يمكن عرض لأهم التوصيات فيما يلى :-

(١) ضرورة أن يتضمن نظام التدريب في الشركات والبنوك بالمملكة العربية السعودية، برامج تدريب خاصة لتدعيم وتنمية القدرات الفنية والمالية والسلوكية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة باستمرار, للقيام بمسؤولياتهم ومهامهم على أكمل وجه .

(٢) ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي و الخارجي للكشف عن حالات الفساد المالي والإداري .

(٣) ينبغي أن يتم تعيين أعضاء لجان المراجعة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، كما هو الحال في تعيين المراجع الخارجي، وأن يكون دور مجلس الإدارة مقتصراً على ترشيح الأعضاء فقط، حتى يمكنها القيام بمهامها الإشرافية والرقابية بكفاءة وفعالية، مما يساعد ها على مواجهة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات المالية .

(٤) ينبغي على المنظمات والهيئات المهنية بالمملكة ممثلة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ديوان المراقبة العامة، هيئة سوق المال، هيئة الاستثمار، الغرف التجارية والصناعية، عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لتعميق ثقافة الوعى بأهمية ودور لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات المالية .

في ضوء نتائج البحث، يعتقد الباحث بأهمية اتجاه البحوث المحاسبية المستقبلية نحو الآتي:

- أثر التكامل بين آليات الحوكمة على المقدرة التنافسية لمنظمات الأعمال في البيئة السعودية .
- العلاقة التأثيرية بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية المنشورة – دراسة مقارنة .

المـراجـع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو ميالة، سهيل (٢٠٠٧ م)، "العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق، دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الذنيبات، علي (٢٠١٠م)، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق"، الطبعة الثالثة، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.
- الرحيلي، عوض بن سلامة (٢٠٠٨ م)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٢ .
- السقا، السيد أحمد (٢٠٠٩م)," الربط بين الأزمات المالية العالمية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة ", ورقة عمل، المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات بعنوان " حوكمة الشركات – الممارسة الحالية والآفاق المستقبلية "، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك خالد، السعودية، ٣١ أكتوبر –١ نوفمبر.
- السقا، السيد أحمد, أبو الخير, مدثر (٢٠٠٢م)،"، إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية "، مشاكل معاصرة في المراجعة، طنطا .
- السويطي، موسى سلامة (٢٠٠٦ م)، "تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا .
- الشريف، طلال بن مسلط (٢٠٠٤)، " ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، جامعة الملك عد العزيز ، جدة، المملكة العربية السعودية .
- الشمري، عيد حامد ,(٢٠٠٨ م)، " حوكمة الشركات فى السعودية الواقع والطموح "، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق بعنوان "دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي "، الفترة من ١٥-١٦ تشرين الأول .
- المعتاز، د. احسان صالح، (٢٠٠٩ م)، " لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بين الواقع والمأمول "، المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات بعنوان " حوكمة الشركات – الممارسة الحالية والآفاق المستقبلية "، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، ٣١ أكتوبر –١ نوفمبر.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أخبار هيئة المحاسبين، العدد ٣٨، ديسمبر ٢٠٠٣م.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المراجعة، معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى، المجلد الأول ٢٠٠٦م.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,(٢٠٠٤م) لجنة المراجعة، القواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعة في المملكة، الرياض، المملكة العربية السعودية .
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠٣ م)، مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني الهيئة السعودية ٢٠٠٤م.
- *الإدارة العامة لمراقبة البنوك ,إدارة التفتيش البنكي : available at http://www.sama.gov.sa/sites/samaen/RulesRegulation/Rules/Pages/manageOperationalRisk.pdf,* (Accessed on March 2, 2014)
- حدوح، حسين أحمد (٢٠٠٨ م)، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤ ,العدد الأول.
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥م)، "حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) - تطبيقات الحوكمة في المصارف "، الدار الجامعية، الاسكندرية .
- حمادة، رشا (٢٠١٠م)، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 26 العدد الثاني.
- خليل، محمد إبراهيم، (٢٠١٢م)، " تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الأول (المجلد الثانى) .
- خميلي، فريد، عبد الكريم، شوكال (٢٠٠٩)، " الحوكمة والفساد الإداري والمالي "، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول " الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات "، جامعة باجي مختار، عنابة.
- دراوسى، مسعود، الهادي، ضيف الله (٢٠١٢م)، " فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي ٦-٧ مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكره.
- درويش، محمد مسلم (٢٠٠٩ م)، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٥) , متاح على الرابط : http://www.cipearabia.org/files/pdf/Corporate_Governance/Egypt_Corporate_Governance_Code.pdf
- زيدان، محمد، قوبدر، تورين حاج (٢٠٠٦)، " الفساد الإداري في الدول النامية "، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 3-4ديسمبر .

- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦ م)، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري "، الإسكندرية, الدار الجامعية.
- علي، عبد الوهاب، شحاته، شحاته (٢٠٠٧ م)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- سامي، مجدي محمد (٢٠٠٩ م)، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية، المجلد46 ، العدد2 ، يوليو.
- سالم, محمد يوسف، السقا، السيد أحمد، الإبيارى، هشام، (٢٠١٣ م)، " الرقابة الداخلية –إطار فكرى وتطبيقات عملية "، طنطا، الطبعة الأولى .
- سورة المائدة آية رقم ٣٣ .
- سورة القصص آية ٧٧ .
- عيسى، سمير كامل ،(٢٠٠٦ م)، " محددات فاعلية لجنة المراجعة في الحد من سلوك إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٣، العدد الثاني، سبتمبر، ص ٢٥١-٣٢٥.
- قرار وزير التجارة رقم ٩٠٣ في ١٩٩٤/٠١/٢٣م.
- قرار وزير التجارة رقم ٢٢١٧ في ٢٠٠٣/١/٣م.
- لبيب، خالد عبد المنعم, (٢٠٠٤م)، " نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال "، الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد(١)، مارس.
- محمد، امال محمد(٢٠١٢م)، " ادارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الأول (المجلد الثانى) .
- مشتهى، صبري (٢٠٠٨ م)، "تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- موقع ديوان المراقبة العامة www.gab.gov.sa.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- *American Institute of Certified Accountants (AICPA), (2008) ،" Current Accounting Issues and Risk An Alert for Audit Committees " ، www.acipa.org.*
- Agoglia.C.P.et al.,(2011), " Principles –based versus rules- based accounting standards:The influence of standard precision and audit committee strength on financial reporting decision " ,The Accounting Review ،Vol. 86 .Issue 3,pp.747-767.
- *Braiotta, j.l.,R.Gazzaway ; P.Colson ; S.Ramamaoti ،2010, " Audit Committee Handbook " ،Fifth Edition, New jersey, John wily & Sons ،Inc.*
- Bedard ،Jean C& Johnstone ،Karla M., (2004), "Earnings Manipulation Risk, Corporate Governance Risk, and Auditors' Planning and Pricing Decisions", The Accounting Review, VOL.79, NO.2, April.
- Ghafran C., & O'Sullivan ,N. 2012)," The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence " ،International Journal of Management *Reviews, (2012), available at* http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2370.2012.00347.x/abstract (Accessed on January 10, 2014)
- Hamdan ،A. M. ،Al-Hayale,T. and Abaagela, E. M., 2012, " The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management :Additional Evidence From Jordan " ،European Business Research Conference Proceedings ، pp 1-20 .
- *Irvin ،N . Gleim ،CIA review ،Part 1 ،2004, " Internal Audit Role In Governance ،Risk Control " ،by Gleimpublication Inc, p 23*

- *KPMG (2005) International Judgment, Estimates, and Restatements: Implications for committee Oversight, KPMG's Audit Committee Institute. (www.kpmg.com/aci).*
- *Lary, A.K. and Taylor, D.W. (2012), " Governance characteristics and role effectiveness of audit committees " ،Managerial Auditing Journal, 27, pp. 336–354.*
- Mary, L. et al. (2008) "Accounting Scandals, Ethical Dilemmas and Educational challenges", Critical Perspectives on Accounting,Vol.19,Issue 4 ,pp.226-254.
- Pomeroy ،Bradley ،et al. ،(2011), " What Do Auditors Communicate *to the Audit Committee About Management's Accounting Choices ? available at*, http://business.tulane.edu/faculty /HoangKris.pdf, *(Accessed on June 23, 2012).*
- *Sarbanes ،Oxley: The sarbanes – Oxley Act . of 2002 ،Us Congress ، Washington, DC: www.riahome.com / new law / ful text . pdf*, (Accessed on January 10, 2013)
- *Sun, F., Wei, X. and Xu, Y. (2012) ،"Audit committee characteristics and loss reserve error" ،Managerial Auditing Journal, 27, pp. 355-377.*
- *The Institute Of Internal Auditors, IIA Position Paper :The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management, USA: January 2009, P: 02.*
- *Zaman, M., Hudaib, M. and Haniffa, R. (2011). Corporate governance quality, audit fees and non-audit services fees", Journal of Business Finance and Accounting, 38, pp. 165–197.*

الملاحق

ملحق رقم (١) قائمة الاستبيان

دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي– دليل ميداني من البيئة السعودية تبرز أهمية دور لجان المراجعة – كأحد آليات الحوكمة - في تفعيل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وتقييم المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، من خلال توفر المقومات والصلاحيات اللازمة لممارسة مهامها ومسؤولياتها، الأمر الذى ينعكس على الحد من ممارسات عمليات التلاعب والغش في التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك .

والمرجو من سعادتكم تحديد إلى أي مدى يمكن أن تؤثر وتتأثر لجان المراجعة بالمتغيرات التالية:–

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ف١	**لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي:**					
١	فحص أنظمة الر قابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.					
٢	مراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص, ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي.					
٣	تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته .					
٤	تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس إدارة البنك، للوفاء بالتزامات ومسؤوليات كل طرف .					
٥	متابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.					
٦	تجتمع مع المراجعين الداخليين بحضور إدارة البنك أو بدونها لمناقشة المسائل التي يرغب المراجعون اطلاع مجلس الإدارة عليها عند إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة.					
٧	فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال.					
ف٢	**لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تفعيل آلية المراجعة الخارجية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي:**					
٨	تدعيم و تعزيز استقلالية المراجع الخارجي في البنك، من خلال فحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلاليته.					
٩	حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارة البنك ومراجع الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة الخارجية .					
١٠	تعمل كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك.					
١١	التأكد من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لمراجع الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.					
١٢	عقد اجتماعات دورية مع مراجع الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة					

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البنك، مع دراسة خطة المراجعة والتقارير والملاحظات التي يقدمها.					
١٣	تعيين أو عزل مراجع الحسابات الخارجي، وتحديد أتعابه، والإشراف على عمله .					
١٤	إعداد خطاب التكليف الصادر للمراجع الخارجي، والإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها .					
ف٣	لا توجد علاقة معنوية بين ممارسة لجان المراجعة لمهامها في تقييم وإدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.					
١٥	مراجعة سياسات البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.					
١٦	متابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.					
١٧	تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية .					
١٨	الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في إعداد التقارير المالية، ومراجعتها قبل اعتمادها ونشرها.					
١٩	فحص المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، والتنسيق بينهما، وضمان الالتزام بقواعد التعاملات المالية والتجارية الناتجة عن معلومات داخلية والسلوك المهني للبنك.					
٢٠	متابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي والخارجي، والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية .					
٢١	مراقبة الكيفية التي تدار بها البنك، ومدى توافقها مع نظامه الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة في ضوء الاعتبارات الأخلاقية.					
ف٤	لا توجد علاقة معنوية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للجان المراجعة وبين فعاليتها في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .					
٢٢	اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية، وأن لا يكون لمؤسسة النقد العربي السعودي أي اعتراض على أعضاء لجنة المراجعة بما فيها رئيسها.					
٢٣	المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية والآراء السديدة والموضوعية والدراية التامة في التقارير المالية وأعمال المراجعة والمحاسبة في البنوك.					
٢٤	الاستقلالية عن مجلس إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.					

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٥	دورية الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.					
٢٦	تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.					
٢٧	وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة، من خلال ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.					
٢٨	الحق في استدعاء أي موظف في البنك وطلب أي معلومة منه، واستدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها..					
٢٩	الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالمعاملات ذات الحجم الكبير والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات الخاصة بالبنك..					
٣٠	الاستعانة بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية .					
٣١	قيام مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.					
٣٢	إصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام، ونشره ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك.					

ملحق رقم (٢) مجتمع الدراسة

م	
1	البنك السعودي البريطاني
2	البنك السعودي الفرنسي
3	البنك السعودي الهولندي
4	البنك السعودي للاستثمار
5	البنك الأهلي التجاري
6	البنك العربي الوطني
7	بنك الجزيرة
8	بنك الرياض
9	مجموعة ساميا المالية (ساميا)
10	مصرف الراجحي
11	مصرف الإنماء
12	بنك البلاد

[وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ]

سورة القصص آية ٧٧